

اقتصاد

الحكومة تتصدى لـ«كورونا»: تعليق العمل في الجهات العامة غير الإنتاجية وإغلاق الأسواق باستثناء ما يتعلق بالغذاء والصحة

هناء غانم

أصدرت الحكومة حزمة إجراءات احترازية جديدة في سياق التصدي لفيروس كورونا، الذي يتفشى عالمياً، وكان آخر الإجراءات أسس، بتعليق الدوام في الجهات العامة، إذ أصدر رئيس مجلس الوزراء تعميماً يتضمن الطلب من الوزراء اتخاذ القرارات اللازمة لتعليق العمل في الوزارات والجهات التابعة لها والمرتبطة بها والتي لا يشكل تعليق العمل فيها عائقاً في مواجهة مخاطر انتشار فيروس كورونا، وتقليص أعداد العاملين الدواميين في الجهات التي يكون من الضروري استمرار العمل فيها إلى أدنى حد ممكن بدءاً من اليوم وحتى إشعار آخر، مع التأكيد على تعليق العمل المطلوب لا يشمل المنشآت الإنتاجية على مختلف أنواعها.

ولدى التواصل مع مصادر في مجلس الوزراء تم التأكيد على أن هناك تواصلًا مستمرًا مع الوزارات لتحديد أولويات الدوام لديها متابعة العملية الإنتاجية. وأكدت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن المخايل لن تتوقف عن تقديم الخبز في جميع المحافظات وتستمر في عملها بإنتاج الخبز بالشكل المعتاد، كما تواصل المخايل الآلية عملها على مدار الساعة من دون توقف، وتستمر المحال التجارية التابعة للمؤسسة السورية للخبز لعملها المعتاد وعلى مدار الساعة بتزويد المخايل بمادة الدقيق من دون أي توقف بما فيها أيام العطل المعتادة والأعياد الرسمية، كما تواصل صالات منافذ بيع السورية للتجارة التي تم تحديد أسماؤها سابقاً وسياراتها الجوالية استقبال المواطنين والزبائن وبيع المواد الغذائية والسلع الأساسية والسلع السورية بما فيها السكر والأرز والشاي والزيت من الصباح وحتى الثانية عشرة ليلاً.

وبالنسبة لوزارة الاقتصاد والتجارة



- المحافظة على جاهزية محطات تحويل الكهرباء والطوارئ
- تمديد تحصيل فاتورة الهاتف شهراً للدورة السادسة

كليات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والتغذية إضافة إلى مدارس التمريض وتأمين أرقام هواتفهم للاستجابة لأي طارئ. كما تقرر تعليق الدوام لجميع العاملين في مجمع اللغة العربية والهيئة العليا للبحث العلمي والهيئة العامة للتقانة الحيوية والهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي وصندوق التكافل الصحي والاجتماعي ومركز القياس والتقويم وهيئة التميز والإبداع عدا المدير العام ومعاونيه ومديري المديرية المركزية مع إمكانية استدعاء من يروونه مناسباً لضمان استمرارية العمل.

كما أصدر رئيس الحكومة تعميماً آخر يوم أمس، وجهه للمحافظين، يتضمن الطلب منهم اتخاذ القرارات اللازمة لإغلاق الأسواق والأنشطة التجارية والخدمية والثقافية والاجتماعية باستثناء مراكز بيع المواد الغذائية والتموينية والصيدليات والمراكز الصحية الخاصة، على أن تلتزم هذه الجهات المستثناة بتدابير وإجراءات الصحة والسلامة العامة، وذلك بهدف تقليص حركة المواطنين في الأسواق وغيرها من الأماكن العامة إلى أدنى حد ممكن، وذلك حرصاً على السلامة والصحة العامة بدءاً من اليوم وحتى إشعار آخر، وبالتنسيق مع من يلزم لضمان حسن وكفاءة التنفيذ.

وكان الفريق الحكومي المختص قد أجرى اجتماعاً يوم الخميس الماضي لتقييم ومراجعة الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للتصدي لفيروس كورونا، وتم اعتماد حزمة قرارات إضافية من شأنها تهئية البيئة المناسبة للتعامل مع المستجدات المتعلقة بتطورات وباء كورونا المستجد على المستويين الإقليمي والدولي، مشددين على أهمية التحلي بدرجة عالية من الوعي والمسؤولية لجهة الالتزام بإجراءات «الحجر الطوعي» التي من شأنها الحفاظ على السلامة العامة، كي لا يتم فرض «الحجر الإلزامي» في حال عدم التقيد بذلك.

وجدد الفريق التأكيد أنه سيتم الإعلان عن أية حالة إصابة فور إبانها من قبل الجهات المختصة ووزارة الصحة.

موظفي الحراسة والجاهزية والحماية الذاتية والدفاع المدني وموظفي المخايل الضرورية لاستمرار العمل في المخبر وأيضاً مديري الصناعة ورؤساء الدوائر حسب الضرورة وأحد موظفي المعلوماتية وأمناء المستودعات وعامل ديوان بالتناوب. وقررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليق الدوام لجميع العاملين في الجامعات العامة والخاصة والمعهد العالي لإدارة الأعمال والمعهد الوطني للإدارة العامة والمعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، عدا نواب رئيس الجامعة وأمين الجامعة ومديري المديرية المركزية وعمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام والدوائر في الكليات بدءاً من اليوم وحتى إشعار آخر، على أن يترك لرئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات تحديد الحاجة لاستدعاء من يروونه مناسباً عند الضرورة والحاجة بما يضمن استمرارية العمل.

وتم تكليف عمداء الجامعات العامة وضع خطة طوارئ لأعضاء الهيئة التعليمية في

إلى الصحة الحيوانية، وبين القرار أن الإيقاف يشمل الدوائر التابعة لمديريات الزراعة والإصلاح الزراعي كما يستمر العمل بالحد الأدنى لكل من البحوث العلمية الزراعية والسرور السمكية والهيئة العامة لإدارة وتنمية وحماية البادية كذلك إدارة تطوير الغاب. وعلقت وزارة الصناعة الدوام في مراكز تطوير الإدارة الإنتاجية ومجمعات مراكز التدريب والأبحاث الصناعية، ومديريات الصناعة وإدارة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية والنسجية والكيميائية والهندسية والإسمنت والتبغ والسكر والأقطان، ويستثنى من القرار معاونو الوزراء ومستشارو الوزير، إضافة إلى المديرين المركزيين في الوزارة والعاملين الضرورية لاستمرار العمل وعلى مسؤولية المدير، إضافة إلى المديرين العاملين للمؤسسات الصناعية والمديرين الفرعيين في المؤسسات، ويتم تحديدهم من قبل المدير، إضافة إلى

بالنسبة لوزارة الاتصالات، تم تمديد تحصيل الدورة السادسة لعام ٢٠١٩ لمدة شهر كامل وعدم قطع الخدمة عن المشتركين وعدم تحميلهم أي فواتح أو غرامات وإيقاف العمل في قسم خدمات المشتركين في المركز الهاتفية فيما يخص (العقود والحسابات) فقط، كما طلبت من مديري الفروع الإبقاء على مراكز معينة مفتوحة للضرورة، أما موظفو الجباية فمطلوب أن يوجدوا بنصف العدد، وتفعيل تنفيذ طلبات الميزان الواردة من المشتركين عبر الهاتف من قبل مراكز الاتصالات، وتفعيل دور المناوبات للأقسام الفنية مع تأمين كامل للحماية للفنيين للحفاظ على ديومية واستمرارية الخدمة، وتكليف مديريات الجاهزية ومديريات الوقاية والسلامة المهنية والقيام بجولات دورية على المنشآت للتأكد من حسن التنفيذ والتقييم الدوري.

كما قررت وزارة الزراعة تعليق العمل في ٢٦ مديرية، مع استمرار العمل بالحد الأدنى في ١٤ مديرية منها الحراج والجاهزية والشؤون المالية والمحاسبة والأراضي والمياه إضافة

وزير الصناعة لـ«الوطن»:

نسق مع الجهات العامة والخاصة لزيادة إنتاج الكمامات والمعقمات

الوطن

يخص الشاش الطبي بين الوزير أنه يتم إنتاجه لدى الشركة التجارية الصناعية المتحدة- الخماسية والشركة السورية المتحدة للصناعة- الدبس، وعن القطن الطبي، فيتم إنتاجه لدى الشركة التجارية الصناعية المتحدة الخماسية. ويتم إنتاج الكحول الطبي لدى شركة سكر حمص بعبوات مختلفة الأحجام تتراوح بين ١٠٠ ملم و١ لتر، وبيغ الاحتياطي الاستراتيجي في الشركة ٢٠٠ طن، ويتوفر لدى الشركة ٢٥٠ طناً وتم توجيه الشركة لإعطاء الأولوية للقطاع العام.

كما تقوم الوزارة بإنتاج الجل المعقم حيث يتم إنتاج هذه المادة لدى الشركة الطبية العربية تامينكو وبطاقة إنتاجية ٦٠٠ كيلو غرام يومياً. وأشار الوزير إلى أنه تم التواصل مع اتحاد غرف الصناعة السورية لوضع مقترحاتهم موضع التنفيذ الفعلي والفوري لضمان عدم توقف العملية الإنتاجية أياً كانت الظروف، وتوجيه مديريات الصناعة في المحافظات والمنشآت الصناعية بزيادة كميات المنتج من الكمامات والكحول الطبي والمواد المعقمة واتخاذ الإجراءات الصحية والطبية والوقائية المناسبة في بيئة العمل.

الوطن

أصدرت وزارة الاقتصاد قراراً بإلغاء العمل بالقرار رقم ٩٤٤ الخاص بمؤونة الاستيراد من القطع الأجنبي حتى إشعار آخر، ويشمل ذلك كل المواد المسووح باستيرادها ومن ضمنها بطبيعة الحال مستلزمات العملية الإنتاجية والمواد الأولية التي تحتاجها الصناعة المحلية. كما علق المصرف المركزي العمل باستثناء التامين النقدي للمستوردين عبر المصارف العاملة، وذلك بهدف تسهيل عمليات الاستيراد الممولة من المصارف في ظل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للتحول من انتشار فيروس كورونا، إذ أصدر المصرف قراراً بتعليق العمل باستثناء التغطية النقدية بالبروات السورية، وذلك لكل الاستندات المقدمة بخصوص إجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة للمستوردين للمواد المسووح بتحويلها عن طريق المصارف العاملة في القطر المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي.

وأكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل لـ«الوطن» أن التوريدات والتعاقدات من الأردن ولبنان والعراق

إعفاءات للمستوردين

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: استيراد كميات كبيرة من المواد والأدوية النوعية وجرار التعاقد على كميات إضافية

السوق المحلية مثل السكر، وبالتالي الضرورة تقتضي أن تكون هناك تسهيلات لاستيراد المواد الضرورية، لافتاً إلى أن السياسة الحكومية وسياسة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد هي بالأساس من بداية عمر الحكومة حددت مبادئ أساسية في مجال التجارة الخارجية، تقوم على أن كل ما هو منتج محلياً لا داعي لاستيراده.

وشدد على أن الوزارة لم تتوقف حتى تاريخه عن تأمين جميع المستلزمات والمواد الأولية، مؤكداً أن ما قامت به الحكومة من إجراءات هو على مستوى ضبط الحدود اشتمل على إيقاف حركة الأفراد فقط، إلا أن حركة الشحن لم تتوقف، مشيراً إلى أنه لا يمكن تجاهل بأن هناك تراجعاً في هذا النشاط، وهو أمر فرضته الظروف الحالية على التجارة وتأمين المواد، لكنها مازالت موجودة بما يلي الحاجة.

وأضاف: «إننا كحكومة وقطاع عام نعمل على توفير جميع المواد الأساسية للمواطن وبشكل مستمر، وخاصة المواد التموينية التي تتعلق بالبطاقة الذكية، وكل التوريدات مستمرة بشكل جيد لمصلحة المؤسسة السورية للتجارة، وتوفير كل ما هو مستورد لمصلحة مؤسسة الأعلاف والأسمدة وغيرها من المستلزمات الضرورية لعدة جهات».



أن هناك حاجات معينة، ربما دولة ما لا تستطيع أن تنتجها أو لا تكون هناك جدوى اقتصادية من إنتاجها، وفي سورية مثلاً هناك العديد من المنتجات الأساسية تستورد لأنه لا يوجد منها إنتاج محلي على مستوى المواد الغذائية، مثل الرز وبعض أنواع المعليات كالبطون والسردين، وهناك بعض المواد متوفرة لكن بكميات قليلة ولا تكفي حاجة

وغيرها من الدول لا تزال مستمرة، وتعمل الوزارة على تسهيل منح إجازات الاستيراد، وقد تم مؤخراً استيراد كميات كبيرة من المواد والأدوية النوعية، وجرار التعاقد على كميات إضافية. ولفت إلى أنه لا دولة في العالم تستطيع أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، وبالتالي دائماً هناك تبادل تجاري بين الدول، سببه

الرسوم الجمركية والغرامات ليست أولوية لدى الحكومة

وزير المالية لـ«الوطن»: ليس مسموحاً لأي منشأة صناعية مرخصة التوقف عن الإنتاج

الوطن

أكد وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أنه لن يكون مسموحاً لأي منشأة صناعية مرخصة التوقف عن العمل والإنتاج خلال الفترة الحالية حيث يتم تطبيق إجراءات احترازية للتصدير جراء فيروس كورونا. وبين أن الحكومة تقدم كل التسهيلات لدعم الإنتاج لجهة التعامل الجمركي وتوفير مختلف مستلزمات الإنتاج، معتبراً أن الإنتاج في الظروف الحالية يمثل واجباً وطنياً لتغطية احتياجات المواطنين، وخاصة من المواد والسلع التي يكثر الطلب عليها في مثل هذه الظروف الاستثنائية.

وحول ارتفاع معدلات التهريب، في ظل إغلاق معظم المعابر الشرعية، وإخضاع الشاحنات والبضائع القادمة للفحوص والاختبارات والتقييم الكامل،

بين الوزير أن الأهم اليوم في هذه الظروف هو عدم حدوث التهريب المعاكس، أي تهريب المواد والسلع من الأسواق المحلية لخارج البلد، وخاصة المواد المدعومة من الدولة، فهي مخصصة لتلبية حاجة المواطن وتحمل الدولة عبئاً كبيراً لتأمينها بشكل كاف وجودة مناسبة، وبناء عليه لا بد من التشدد من الجمارك وضبط حركة دخول وخروج المواد، وأن الحكومة اليوم تتجه لتسهيل حركة النشاط الاقتصادي التجاري والصناعي، وأن الرسوم الجمركية والغرامات ليست هي الأولوية لدى الحكومة، وإنما دعم الصناعة وخطوط الإنتاج ودعم النشاط الصناعي هو الأهم.

وصرح رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس لـ«الوطن» بأن الغرفة تعمل على إحصاء كل المنشآت التي تعمل على إنتاج المواد التي يحتاجها المواطنون للوقاية من فيروس كورونا،



التوازي تعمل الغرفة حالياً على توفير البيئة لأمان للعاملين في هذه المنشآت عبر توفير اللباس الآمن للعامل من كمامات وقفازات وغيرها من اللباس الذي تحتاجه بطبيعة كل منتج. وأكد مدير في الجمارك لـ«الوطن» أنه ليس مسموحاً لدوريات الجمارك الدخول للمنشآت الصناعية إلا بإذن مسبق، وبالتنسيق مع غرف الصناعة، والدخول بناء على تحريات خاصة بورود مواد مهيرة يتم التأكد من وجودها والتعامل معها وفق الأنظمة والقوانين التي تعمل بموجبها الجمارك، وأن إدارة الجمارك أعدت للصناعات ضرورة التعاون والتنسيق في مثل هذه القضايا، وأنه سيتم معالجة أي شكوى ترد للجمارك من الصناعيين بشكل الأمل والتحقيق فيها، والتعامل معها بجدية عالية ومعالجة أي دورية أو عتصارات ركب مخالفة بحق المنشآت الصناعية.